

## اسم المتعول

### في تحقيقات اللغويين

الدكتور محمد ضاري حمادي  
جامعة بغداد - كلية الآداب

هذه تحقيقات في صياغات لاسم المفعول تنتشر في الكتابات العلمية والأدبية والفنية . وقد استوقفت تلك الصياغات المحققين اللغويين ، فجعلوا يبحثون فيها ، ويبدون ما يظهر لهم من آراء في أمرها ، كل بما لديه من حجة ومستند بمقتضى ما يستلزمه البحث العلمي وما تقتضيه أصوله . على أنهم لم ينتهوا إلى رأي فيما عالجوه في هذا الشأن ، فكان منهم المانع المخطيء ، فهو يرفض ذلك الصوغ ، ويدعو إلى صوغ آخر يوجب اتباعه والالتزام به . وكان منهم المجوز الذي يرى في تلك الصياغات وجهاً سليماً يصح الأخذ به والتحويل عليه . وهكذا وقع الخلاف بين المحققين اللغويين أنفسهم ، ولم يحسم الأمر على حال .

إن هذا البحث قد خاض في دراسة تلك الصياغات وهو يبتغي ما يطابق الواقع اللغوي في العربية ، ووجه الصواب .

وواضح أن هذا يعني أن «المُبَاع» ربما يريد بمعنى المعروض للبيع ، لا أن هذا المعنى هو الأصل وهو الأساس ، وفي ذلك من مخالفة الواقع اللغوي ما لا يخفى .

- وفي كلام المدناني ما يلفت النظر أيضاً ، فقد أورد اسم المفعول «مبيوع» على أنه مما لا إشكال فيه ، غير مشير إلى أن أحداً من المحققين أنكروه أو منعه . والحق أن هذا اللفظ مما اعترض عليه علماء اللغة . قال الحريري (٥١٦ هـ) في كتابه «درة الغواص» مخطئاً هذه الكلمة : «ومن هذا النمط قولهم مبيوع ومعيوب ، والصواب أن يقال فيها مبيع ومعيوب ، على الحذف ، كما جاء في القرآن في نظائرها : ( وقصر مشيد ) ، ( وكانت الجبال كثيباً مهيلاً ) ، فقال مشيد ومهيل ، والأصل فيها مشيود ، ومهيول . » (٢)

فالفصيح المطرد في الاستعمال وفي القياس هو «المبيع» لا «المبيوع» . وأما «المُبَاع» فإنه لما يعرض للبيع لا لما قد بيع فعلاً ، وذلك هو المشهور في الكلام الفصيح .

- «ح س س» - ( محسوس )

هو اسم المفعول من الفعل الثلاثي المضعف «حس» قال فيه الخفاجي (١٠٦٩ هـ) ما نصه : «محسوس بمعنى مشاهد خطأ ، والصواب مُحَسَّس» (١) وعلل ذلك وقال : لأنه يقال : أحسست الشيء وحسست به . والحذف والإيصال ليس بقياس ، وحس المتعمد بمعنى قتل (٢) وبناءً على هذا يكون «أحسه» و«حس به» بمعنى واحد هو المشاهدة أو الإدراك . أما «حسه» فهو بمعنى القتل . وبذلك يكون اسم

« ب ي ع » - ( مباع )

منع جمع من اللغويين صوغ اسم المفعول من الفعل الرباعي «أباع» - وهو مُبَاع - إذا كان المراد في ذلك ما قد بيع فعلاً من الأشياء . وقالوا بأن ذلك الاسم (المُبَاع) هو الشيء الذي يعرض للبيع ، وليس هو الشيء الذي بيع . قال صلاح الدين الزعبلوي يشير إلى صوغ اسم المفعول : «ومن (باعه) هو (مبيوع) بفتح الميم على (مفعول) لا (مُباع) . بضمها على (مُفَعَّل) ، لأن هذا من (أباع) و (أباعه) في المشهور : عُرْضه للبيع» (١) بيد أن محمد المدناني لا يقتر هذا المنع ، ويرى أن لفظ «مُبَاع» ، بمعنى الذي قد بيع ، صحيح لا ينبغي أن يخطأ ، قائلاً : «ويخطئون من يقول : مُبَاع ، ويقولون : إن الصواب هو مبيع ، ومبيوع ، من باع الشيء يبيعه بيعاً . ولكن ابن القطاع قال : أباعه ، لغة في باعه . مما يجيز لنا أن نقول : هذه السلعة مبيعة ومبيوعة ومباعة . وقد نعني بقولنا (المُبَاع) : المعروض للبيع . وفعله (أباعه) يُبيعه إباعاً ، فهو : مُبَاع» (٢)

إن هذا البحث لا يخطيء الوجه الآخر إذا ورد في اللغة ، ولكنه يأخذ بالأشهر وبالأقيس . ومن البين أن (المبيع) هو الأشهر في فصيح الكلام . هذا إلى أن الأصل في الوضع اللغوي أن يكون لكل مسمى اسم ، ولكل معنى لفظ ، وهذا متحقق في هذه المادة اللغوية ، وذلك أن «باع» لما قد بيع فعلاً ، و«أباع» لما هو معروض للبيع ، فالتمييز واقع ، وهو المشهور في عصور الفصحاة . وقد عاد المدناني يصور الأمر على غير وجهه فقال : ( وقد نعني بقولنا (المُبَاع) : المعروض للبيع » على ما تقدم من كلامه .

المفعول من المعنى الأول هو « المُحَسَّس » أو يكون « المحسوس به » ، ومن المعنى الثاني هو « المحسوس » .  
وهنا خطأ الخفاجي من قال بأن « المحسوس » هو المشاهد .

إن السؤال هنا هو : هل ورد في اللغة الفعل الثلاثي المضعف المتعدي « حَسَّس » بمعنى الإدراك ؟ لقد أنكر الخفاجي ذلك وخطأ من يستعمله . بيد أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ثبت في « المعجم الوسيط » ما يأتي : « حَسَّ الشيء ... أدركه بإحدى حواسه . »<sup>(٦)</sup> وثبت أيضاً : « المحسوس » : المدرك بإحدى الحواس الخمس . ( ج ) : محسوسات »<sup>(٧)</sup>

تلك صورة الخلاف بين من يمنع استعمال « محسوس » بمعنى مدرك ، ومن يجيز ذلك الاستعمال . وقد جاء في تعابيل الخفاجي للمنع بأن الإدراك يتحقق إذا قلنا : « حَسَّ به » ، ولا يتحقق إذا قلنا « حَسَّ » ( المتعدي ) وان « الحذف والإيصال ليس بقياس » على ما نصَّ عليه في كلامه المتقدم . وهذا يعني أن الاعتماد هنا على السماع لا على القياس . وهكذا صار من اللازم على من يجيز غير ما قاله الخفاجي من سماع أن يقدم الدليل على ذلك .

لقد أجاز محمد العدناني - بعد المعجم الوسيط - ذلك وبين أن استعمال « محسوس » بمعنى مدرك تدعمه مصادر اللغة المعتمدة . وبعد أن ساق نصَّ « المصباح المنير » وهو : حسست الخبر فهو محسوس ، وتحسسته : تطلبته »<sup>(٨)</sup> عقب قائلاً : « وتطلبه لا يكون هنا إلا بالحواس أو بإحداها »<sup>(٩)</sup> . ثم أشار العدناني إلى أن « تاج العروس » يؤيد الاستعمال ، قائلاً : « وأيد التاج ، والمد ، والوسيط استعمال ( محسوس ) »<sup>(١٠)</sup> . أما نصَّ « التاج » فهو : « وحسست الشيء أحسه ... بمعنى أحسسته ، بمعنى علمته وعرفته وشعرت به »<sup>(١١)</sup> .

إن ما يورده معجم من معاجم اللغة المعتمدة كاف في إقامة الدليل ، وإن ما خطاه الخفاجي قائم على أساس غياب السماع ، فإذا ورد السماع ونصت المعاجم - كما في المصباح والتاج - فقد صح الاستعمال وجاز إن كان وجهاً آخر - كما في « محسوس » هنا - ووجب إن كان هو الوجه الوحيد .

« د ي ن » - ( هـ د ان )

قال أسعد داغر في كتابه « تذكرة الكاتب » : « إن الفعل ( أدان ) لم يستعمل عند العرب إلا بمعنى أخذ الدُّين ، أو إعطائه . يقال : أدان الرجل : أخذ ديناً ، وأدانه : أقرضه »<sup>(١٢)</sup> . ومز هنا خطأ استعمال هذا الفعل ، وما يتصل به من صيغ ، بمعنى المجازة ، لأنه لا يستعمل إلا في معنى أخذ الدين ، أو إعطائه ،

فقال : « ويطلقون كلمة ( مُدان ) على من يحاكم ويحكم عليه ؛ وهو خطأ »<sup>(١٣)</sup> . ثم قال من بعد : « فالصواب أن يقال مُدين من دانه أي حكم عليه وجزاه . »<sup>(١٤)</sup> وبذلك يرفض أسعد داغر اسم المفعول « مُدان » وفعله « أدان » بمعنى الجزاء ، ويطلب باستعمال « مُدين » وفعله « دان » للتعبير عن هذا المعنى . وقد أيد الزعبلوي استعمال « مُدين » لا « مُدان » في تلك الدلالة ، وقال في « مُدان » : « وهو يكون لحناً إذا كان بمعنى ( مجزئ ) . »<sup>(١٥)</sup> وأتم كلامه قائلاً : « لأنه ليس فيه إلا ( دنته أدينه ) ، فلا يكون منه إلا مُدين . »<sup>(١٦)</sup>

أما العدناني فلم يعرض لمعنى المجازة في هذه المادة اللغوية بل اكتفى بالإشارة إلى معنى المداينة ؛ فقال : « ويخطئون من يقول : مُدان ، ويقولون : إن الصواب هو مُدين . وفاتهم أن في اللغة العربية أسماء المفعولين : مُدين ومُدان ومديون ودائن ، أي : عليه دَيْن . »<sup>(١٧)</sup>

إن هذا البحث لم يقف على إنكار « مُدان » على إطلاقه إلا عند إبراهيم المنذر ، حين رفض هذا اللفظ من دون أن يحدد مدنى معينا ، قائلاً بأن الصواب « مُدين » وذلك لأنه اسم مفعول من الثلاثي اليائي .<sup>(١٨)</sup> وقد زد عليه هذا الإنكار مصطفى الغلاييني - قبل العدناني - وقال : « قلت مُدان ليس بخطأ . قال في ( القاموس ) : رجل دائن ومُدين ومديون ومُدان وتشدد داله ( أي دال مُدان ) . قال في ( اللسان ) : رجل دائن ومُدين ومديون ومُدان : عليه الدُّين . »<sup>(١٩)</sup> وهذا ما أشار إليه الزعبلوي إذ قال : « ومنهم من يابى ( مُداناً ) يحسبه لحناً كالاستاذ إبراهيم المنذر ، وليس بشيء ، كما أشار إليه الأستاذ الغلاييني . »<sup>(٢٠)</sup> ليس ورود « مُدان » في اللغة موضع إشكال ؛ فقد اثبتته مصادر اللغة المعتمدة ، ولكن وروده بمعنى الجزاء هو موضع الإشكال ، وكان على العدناني أن يعرض ذلك وأن يبين معنى اسم المفعول « مُدان » في اللغة . كما يبين معنى كل من أسماء المفعولين : « مُدين » و« مديون » و« دائن » ( وهو أيضاً اسم مفعول من حيث المعنى على ما سيوضح بعد ) ؛ وطريقة استعمال كل من هذه الكلمات ، حتى يتبين الأمر على الوجه السوي ، لا أن يكتفي بذكرها مجتمعة بمعنى واحد وهو : « عليه دَيْن » ؛ لأن مصادر اللغة تكفلت بذلك . إنه لو نظرنا في معجم « لسان العرب » لوقفنا على الآتي :

أولاً - الفعل الثلاثي « دان »

أ - اللزوم :

١ - « دان هو : أخذ الدُّين » .

٢ - « دان فلان ... : استقرض وصار عليه دَيْن فهو دائن . »

ب - المتعدي :

١ - « دنته : أقرضته »

٢ - « دنته : استقرضت منه » .

٣ - دنته بفعله ... جزيته .

ثانياً - الفعل الرباعي « أدان » :

أ - اللزوم :

١ - « أدان الرجلُ فهو مُدين أي مستدين »

٢ - « أدان : معناه أنه باع بدين أو صار له على الناس

دين »

ب - المتعدي :

١ - أدنته : أعطيته الدين إلى أجل »

٢ - « أدنته : استقرضت منه »

هذه الصورة مستخلصة مما أثبتته هذا المعجم في مادة

« دي ن » . وكان فيما أثبتته اعتراضُ لابي منصور الأزهرى

( ٣٧٠ هـ ) على قول الليث ( ١٨٠ هـ ) : « أدان الرجلُ فهو

مدين أي مستدين » إذ قال الأزهرى : « وهذا خطأ عندي » ولكنَّ

نصاً سبق أن سجله ابن منظور في معجمه ( لسان العرب ) يفيد

ما أفاده قول الليث وهو : « وأدان واستدان وأدان : استقرض وأخذ

بدين » مما يؤيد قول الليث المتقدم . (٢١)

إنَّ المفعول ( لفظاً أو معنى ) تؤديه الكلمات الآتية (٢٢) :

أولاً - في حالة الفعل الثلاثي « دان » :

أ - اللزوم : كلمة « دائن » فهي وإن كانت اسم فاعل

تعطي معنى المفعول ، لأن معناها المستقرض الذي صار عليه

دين ..

ب - المتعدي : كلمة « مدين » ومعناها :

١ - المقرض .

٢ - المستقرض منه .

٣ - المجزي .

ثانياً - في حالة الفعل الرباعي . « أدان » :

أ - اللزوم : كلمة « مدين » فهي وإن كانت اسم فاعل

تعطي معنى المفعول ؛ لأن معناها المستدين .

ب - المتعدي : كلمة « مُدان » ومعناها :

١ - المقرض .

٢ - المستقرض منه .

ويتضح مما تقدم بيانه أن « المُدان » لا يستعمل في

الجزاء ، بل « المُدين » هو الذي يستعمل . جاء في معجم

« لسان العرب » : « ودانه ديناً : أي جازاه . وقوله تعالى : ( إنا

لمدينون ) أي : مجزيون محاسبون . ومنه الديان في صفة الله عز

وجل . (٢٣)

وهناك اسم المفعول « مديون » من الثلاثي المتعدي

« دان » . وقد خطأ استعماله كمال إبراهيم فقال : « مديون :

وصوابها مدين . » (٢٤) فما علة هذه التخطئة ؟

إن قياس اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي إنما يكون

بالحذف . قال الحريري : « وعند سيبويه أن المحذوف هو الواو ثم

كسر ما قبل الياء للتجانس » . (٢٥) وقد مر في هذا البحث تخطئة

الحريري لمن يستعمل لفظ « مبيع » أو « معيوب » وقوله بلزوم

الأنحف وأن يقال : « مبيع » و« معيب » . (٢٦) تلك هي القاعدة

القياسية . ولكن إذا ورد السماع فإنه يؤخذ به ، ولا يبطله القياس

بحال . وهذا ما وقع فعلاً في كلمة « مديون » و« معيون » ( أي :

أصابته العين ) ، فقد ورد بهما السماع ، وصار الأخذ بهما لازماً .

ومن هنا قال الحريري نفسه ما نصه : « وقد شذ من ذلك قولهم

رجل مدين ومديون ، ومعين ومعيون أي : أصابته العين . » (٢٧)

فهذا الشاذ إنما هو شاذ عن القياس وليس شاذاً في الاستعمال

فهو من الفصح الذي لا ينكر . جاء في معجم « لسان العرب » ما

نصه : « ورجل دائن ، ومدين ، ومديون . الأخيرة تميمية . » (٢٨)

وفيه : « الجوهرى : رجل مديون : كثر ما عليه من الدين . » (٢٩)

هذه اللفظة ، إذن ، قد ثبت ورودها في اللغة من غير إعلال .

وقد أشار إلى ذلك كمال إبراهيم وقال : « وقد وردت من غير إعلال

شذوذاً . » (٣٠) لكنه قال : « والصواب أن تكون مُعَلَّة » (٣١) . والحق

أن الصواب متحقق في الصورتين ، مُعَلَّة وغير مُعَلَّة ، وقد تقدم نص

معجم « لسان العرب » أن لغة تميم « مديون » من غير إعلال .

وعليه تكون الصورتان فصيحيتين ، على أن الورد من غير إعلال

أقل من الورد بالإعلال .

- ٣ -

« ل و م » - ( مُلام )

خطأ إبراهيم اليازجي ، (٣٢) وآخرون من بعده ، استعمال اسم

المفعول « مُلام » - من « ألام » الرباعي (٣٣) - وأوجبوا

استعمال « ملوم » - من « لام » الثلاثي .

وجوز الزعبلوي استعمال « مُلام » قائلاً : « ولسن أنري

ما وجه منعه ، وابن منظور يقول : « وألامه ولومه وألمته : بمعنى

لمته . » (٣٤) وجوزه العدناني وقال : « ويخطيء بعض اللغويين من

يقول : مُلام ، لمن يستحق اللوم . ولكن في المعاجم ألامه فهو

مُلام . » (٣٥) وقال الكرياسي : « يقولون ذاك مُلام لمن يستحق

اللوم ، وهو خطأ عندهم ، ولكن تورده المعاجم ألامه إلامه ، يعني

لامه ، فهو مُليم ، وذاك مُلام . » (٣٦)

إنه لا إشكال في الثلاثي « لام » واسم مفعوله « ملوم » ،

ولكن الخلاف في ورود الرباعي « ألام » واسم مفعوله « مُلام » .

فقد أنكره بعد اليازجي إبراهيم المنذر ، وحليم دموس ، وأسعد

داغر ، وزهدي جار الله . (٣٧)

لقد ساق الزعبلوي نص ابن منظور في معجمه « لسان

العرب » وفيه الفعل الرباعي المتعدي ( ألام ) ، وفيه أيضاً :

« قال أبو عبيدة : لمث الرجل وألمته . بمعنى واحد . » (٣٨) . أما

الفيومي في معجمه « المصباح المنير » فقد قال : « لامه لوماً من

البحت . أما انكار الرباعي - وما يتصل به من صيغ منها اسم المفعول ( مُلام ) - فلا سند يعضده ، ولا استقراء يؤيده . وقد ذكر أسعد داغر - وهو يخطئ الرباعي هنا - أن الذين يستعملون الرباعي يدعون أن الثلاثي المجرد لازم فلا يكون منه « ملوم » . قال : « يأتون بها من المزيد على وزن أفعل زاعمين أن مجردها لازم . »<sup>(١١)</sup>

إن هذا البحث لم يقف على مقولة لاحد ادعى فيها مثل هذا الادعاء ، كما أن أسعد داغر لم يذكر أحداً ، أو يحل على نص من النصوص ينطوي على ذلك . هذا إلى أن مظان اللغة المعتمدة ، وفي تلك المعاجم ، قد نصت على الثلاثي « لام » واسم المفعول « ملوم » ، قائلة : « لامة فهو ملوم » متدياً وليس لازماً ؛ كما في نص « المصباح المنير » المسوق آنفاً ، وهو : « لامة لوماً من باب قال : عدله ، فهو ملوم ، على النقص . » .

باب قال : عدله فهو ملوم على النقص «<sup>(٢٩)</sup>» ثم قال : « والامة ، بالالف ، لغة فهو مُلام . »<sup>(٣٠)</sup>

والفرق بين ما قاله أبو عبيدة ( ٢٠٩ هـ ) وما قاله الفيومي ( ٧٧٠ هـ ) أن الفيومي وصف الرباعي بأنه لغة ، على حين ساق أبو عبيدة الفعلين - الثلاثي والرباعي - غير واصف أحدهما بأنه لغة ؛ بل اكتفى بالقول بأنهما بمعنى واحد ومهما يكن من أمر فإن هذا البحث لم يقف على أن أحداً من علماء اللغة قديماً قد أنكر الرباعي المتعدي « الأم » ومن ثم اسم مفعوله « مُلام » .

إن الثلاثي « لام » هو ما تقدمه المعاجم عادة على الرباعي « الأم » في عرض المادة اللغوية ، وإن الفيومي قد وصف هذا الرباعي بأنه « لغة » ، فالاشهر « لام » واسم مفعوله « ملوم » ، ثم يليه « الأم » واسم مفعوله « مُلام » هذا ما يطمئن إليه هذا

### الهوامش والمصادر

- ( ١٢ ) ( ١٣ ) ( ١٤ ) : تذكرة الكاتب - ٧٦ .
- ( ١٥ ) ( ١٦ ) : أخطاؤنا في الصحف والداوين - ١٧٩ .
- ( ١٧ ) معجم الأخطاء الشائعة - ٩٤ .
- ( ١٨ ) كتاب المنذر : إبراهيم المنذر . بيروت ( مطبعة الاجتهاد ) ١٩٢٧ م ( ط ٣ ) - ١٢ / ١ .
- ( ١٩ ) نظرات في اللغة والأدب : مصطفى الفلايبي . بيروت ( مطبعة طبارة ) ١٣٤٦ هـ / ١٦٢٧ م - ٣٠ .
- ( ٢٠ ) أخطاؤنا في الصحف والداوين - ١٧٩ .
- ( ٢١ ) لسان العرب : ابن منظور . بيروت ( دار صادر ) ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ - مادة ( دي ن )
- ( ٢٢ ) هذا استخلاص مما ورد في مادة ( دي ن ) في معجم « لسان العرب » ؛ على ما هو معروض في الكلام المتقدم .
- ( ٢٣ ) لسان العرب - مادة ( دي ن )
- ( ٢٤ ) أغلاط الكتاب : كمال إبراهيم . بغداد ( المطبعة العربية ) ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م - ٥٦ .
- ( ٢٥ ) ( ٢٦ ) ( ٢٧ ) : نزهة الفؤاد - ٦٠ .
- ( ٢٨ ) ( ٢٩ ) لسان العرب - مادة ( دي ن )
- ( ٣٠ ) ( ٣١ ) أغلاط الكتاب - ٥٦ .
- ( ٣٢ ) ينظر : كتاب المنذر - ١١ / ١ ، وقاموس العوام - ٢٧٣ ، وتذكرة الكاتب - ١٠٩ ، والكتابة الصحيحة - ٣٢٦ .
- ( ٣٤ ) أخطاؤنا في الصحف والداوين - ٢٥٩ .
- ( ٣٥ ) معجم الأخطاء الشائعة - ٢٣١ .
- ( ٣٦ ) نظرات في أخطاء المنشئين - ٢ / ٢٥٥ .
- ( ٣٧ ) ينظر الهامش الثالث والثلاثون .
- ( ٣٨ ) لسان العرب - مادة ( ل و م ) .
- ( ٣٩ ) ( ٤٠ ) المصباح المنير - مادة ( ل و م ) .
- ( ٤١ ) تذكرة الكاتب - ١٠٩ .

- ( ١ ) أخطاؤنا في الصحف والداوين : صلاح الدين الزمبلاوي دمشق ( المطبعة الهامشية ) ١٩٣٩ م - ٩٨ . وينظر : مغالط الكتاب ومناهج الصواب : جرجي جند البولسي . حريصا ( مطبعة القديسين بولس ) د . ت - ٢٢ ، وقاموس العوام : حليم دوس . دمشق ( مطبعة الترقى ) ١٩٢٢ م - ٢٥٦ ، وتذكرة الكاتب : أسعد خليل داغر . القاهرة ( المطبعة المصرية ) ١٩٢٢ م - ١٠٩ ، والكتابة الصحيحة : زهدي جبار الله . بيروت ( نشر الأهلية ) ١٩٧٧ م ( ط ٢ ) - ٢٧ ، ونظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر الكرياسي . النجف ( مطبعة الآداب ) ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م - ٤٨ / ١ .

- ( ٢ ) معجم الأخطاء الشائعة : محمد العدناني . بيروت ( نشر مكتبة لبنان ) ١٩٧٢ م - ٤٦ .

- ( ٣ ) نزهة الفؤاد في أوام الخواص : أبو محمد الحريري . تح : تورييكة . ليبسك ١٨٧١ م - ٦٠ .

- ( ٤ ) ( ٥ ) : شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل : شهاب الدين الخفاجي . تح : محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة ( المطبعة المنيرية ) ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م ( ط ١ ) - ١٠٣ .

- ( ٦ ) ( ٧ ) : المعجم الوسيط : معجم اللغة العربية بالقاهرة . أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون . القاهرة ( المعجم اللغوي ) ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م - مادة ( ح س س ) .

- ( ٨ ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : أحمد بن محمد الفيومي . تح : مصطفى السقا . القاهرة ( مطبعة البابي الحلبي ) ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م - مادة ( ح س س )
- ( ٩ ) ( ١٠ ) : معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة : محمد العدناني . بيروت ( مكتبة لبنان ) ١٩٨٤ م ( ط ١ ) - ١٥٤ .
- ( ١١ ) تاج العروس من جواهر القاموس : مرتضى الزبيدي . القاهرة ( المطبعة الخيرية ) ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ م - مادة ( ح س س ) .